سيبوية والقراءات القرآنية

د. التواي بن التواتي
جامعة الأغواط-الجزائر

لقد سبق أن تعرضنا للقراءات القرآنية في العدد الرابع "الخليل والقراءات القرآنية"، وكذا في العدد التاسع من هذه المجلة الغراء، وقلنا آنذاك: للمبحث صلة، فهذا المقال تكملة لما وعدها به القارئ الكريم.

نشأ النحو في رحاب القرآن وتَمَّت قواعده وتمت فروعه في ظلاته مما جعل النحاة جميعا يجمعون على أن الاستشهاد به وبقراءاته المختلفة (مثابرة وشاذة) حاصل من حيث المبدأ إلا أن للعلماء تفاصيل وأقوالا جديرة بالبحث نذكر منها ما تيسر لنا جمعه:

1 - قول السيوطي: أما القرآن الكريم فكأنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متوترا أم آحاد أم شاذًا، وقد أظهر الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تختلف قياسا معروفا، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه كما ينح برجم على وروده ومخالفته القياس في ذلك الورد بعينه، ولا يقاس عليه نحو: (استحوز) و (يابي) وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافا بين النحاة، وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه ومن ثم احتج على جواز إدخال (لام الأمر) على
المضارع المبدوء بتاء الخطاب بقراءة {قد يُقرأوا} يونس/58
كما احتاج على إدخالها على المبدوء بالنون بالقراءة المتوترة {وأنخيل} ب[{الخالق} العنكبوت/12 واحتج على صحة قول من قال: "إن (الله) أصله (لاه) بما قريت شاذا {وهى الذي في السماء وفى الأرض} (الله} الزخرف/84(1)

مناقشة قول السيوطي: وقول السيوطي يحتاج إلى تدبر لما ذكر من

قضايا جديدة بالمناقشة:

الأول: ذكره أن النحاة يجتمعون على الاحتفاج بالقراءات الشاذة ولم يسمع خلافا في ذلك ويبينه أن هذه القراءات الشاذة يجب أن تكون مختلفة

لقياس معلوم.

الثاني: ما ورد مخالفًا للقياس يحتاج به في ما ورد بعينه ولا يقياس عملا بالقاعدة الأصولية الشاذة يحفظ ولا يقياس عليه، وضرب مثلا (استحوز) في قول الله تعالى: {استحوذ عليهم السحاء فانشأوه} {وذكر الله} المجلدة/19 حيث لم تقلب وahu ألينا وهي متحركة والقاعدة العامة أن الواع إذا افتح منها قبلها وكانت متحركة انقلب ألينا.

وذلك (بلي) في قوله تعالى: {ويَا مَلَكَ اللَّهِ أَلَّا أَقِمْ نُورَهُ وَلَوْ كَيْفَةَ الصَّافَرُونَ} التوبة/32 فهذا النحو مفتوح العين في الماضي والمضارع وعينه ليست حليقة، كما مثل للقراءة الشاذة الخالفة للقياس بقراءة قوله تعالى: {فَقِيلُوا} يونس/58، والقراءة المشهورة في السبع بالباء وفي مصحف أبي بس كعب (فبذاك فافرحوا) وهذه
اللغة الكثيرة الشهيرة في أمر الخاطب وآمًا (فليفرحوا) بالباء فهي لغة قليلة.

2- قول عبد القادر البغدادي: فكلمه جل جلاله أصح كلام وأبلغه، وبجوز الاستشهاد بتواتره وشاهده، كما بينّه ابن جني في أول كتابه وأجاد القول.

3- قول الزركشي: وتوجيه القراءة الشاذة أقوى في الصناعة من توجيه المشهورة ومن أحسن ما وضع فيه كتاب المختص لأبي الفتح إلا أنه لم يستوف وأوصع منه كتاب أبو البقاء العكبري وقد يستبشع ظاهر الشاذ بادي الرأى فيدفعه التأويل:

أ) كقراءة قوله تعالى: «قل اغْفِرِ اللَّهُ أَنْ خَذِهaddyton=١٧٩٠َا قَاتِرًا»

السماوات والأرض وَهُوَ يُطْعِمُ وَلا يُطْعَمْ» الإعام / الآية 14. على بناء الفعل الأول للمفعول دون الثاني وتأويل الضمير في وَهُوَ راجع إلى الولي.


وكقراءة قوله تعالى: «إِنَّمَا يُبْلِيُّ اللَّهُ مِنْ أَمَاتِهِ الْخَلَالَةِ» فاطر / الآية 28. برفع لفظ الجزلة ونصب لفظ العلماء وتأويله: أن الحقيقة هنا بمعنى الإجلال والتعظيم لا الحرف.
4- قول الشيخ المقرئ محمد فهد خاروف: ما لا شك فيه أن القراءات القرآنية المتوازرة منها والشاذ قد أعنت الدرس التحوي غني يكاد يفوق حد الوصف، وأنها جعلت اللغويين والنحاة يجدون في التنقيب عن نثراتهم، وعلى الأخص منه الشعر. كما أن لها ارتباطا وثيقا بعلم التفسير من حيث المعاني في القراءات التي توضح المعنى المراد من بعض الآيات، وخاصة القراءات الشاذة التي يعدها المفسرون موضحة ومفسرة لوجه القراءات الصحيحة ومحل ذلك كتب التفسير.

نقرس الحديث عن بعض الأعلام من النحاة القدماء وهم: سيبويه والأخفش الأوسط من مدرسة البصرة، والكسائي والقراء من مدرسة الكوفة، أما ابن جني فهو خصاصة العصر.
- أما الأول فإنه مفتاح النحو.
- وأما الثاني فهو من حمل الكتاب للأجيال عبر العصور.
- وأما الثالث فهو من القراء السبع ورأس مدرسة الكوفة.
- وأما القراء فهو تلميذ الكسائي وواضع مصطلحات علم النحو لهذه المدرسة.
- أما ابن جني فإنه أول من اعتنى بها (أي: هذه القراءات الموسومة بالشاذة) ودافع عنها وخصها بالتأليف فذلك نرى من المفيد والضروري الوقوف عند كتابه (المختصر).
أولاً: سببناه: إذا تصفحنا «الكتاب» وهو خلاصة الفكر النحوي اللائتي السابقين وصاحبها إمام النحاة قاطبة والمثل الأعلى لهم، فقد أنه كان سياقاً في النظر إلى أساليب القرآن، والاستشهاد بقراءته (صحيحها وشاذها) وإن كان الأغلب أنه كان ينبغي قواعدها على الصحيح الشائع إلا أنه لا يهم القراءات الشاذة بل أنه اتخذها أصلاً لتقعيد القواعد النحوية، ولدينا غاذج كثيرة من القراءات عموماً والقراءات الشاذة خصوصاً تؤكد ما ذهبتنا إليه.

- شاهد من القراءات الشاذة القرآنية في الكتاب: بادئ ذي بدء نشير إلى أنَّ الكتاب فضلاً عظيماً فيما خلّف لنا من تراث ثقافي ضخم كان هو المثور فيه والباحث عليه وذلك أنه لم يكد أمره يظهر حتى أثار حركة علمية رائعة، وخلق تياراً فكريًا دافقاً مثال فيما ظهر على مر العصور.

وفي شتى الأقطار من مؤلفات تتصل بالكتاب وتدور حوله، ولا نعرف إلى اليوم كتاباً حيوياً آراء النحاة الأوائل كالخيل، وعيسي بن عمر ويوسف بن حبيب وأبي الخطب الأخفش، ولا أوقت مصداً للأدب العربي القديم بما نقله من شواهد شعرية، ولا أحقف منه سجلاً لكثير من العلوم العربية في فجر نشأتها بما ضمه إلى النحو من لغة وبلاغة وقراءات ولهجات.

وتقرّ من خلال جوسنا في الكتاب أنه قد شمل قدرًا لا يأس به من القراءات الشاذة اعتمدت لتأصيل القواعد النحوية، وهذا بيانها وتفاصيلها:
1- إن القراءات المختلفة التي أثبتتها سيبويه في كتابه تعبير عن المراحل الأولى التي كانت فيها القراءات غير مصنفة من حيث التنويم والشذوذ ولا واضحة المعالم، فهو لا يذكر القراء بأسمائهم، وقد يذكر قارئاً اعتبار فيما بعد من القراء الشواذ، وقد ينسب القراءة إلى الكوفيين وأهل الحجاز أو يستعمل عبارة «قرأ قوم» أو «قرأ أئمة» أو «قرأ الناس» أو «قرأ بعضهم».

2- وقد يرجع ما ورد في القراءات الشاذة، ويخرج بعض المسموع على ما ورد فيها (أي: القراءات الشاذة)، وهذه بعض النماذج ملتمسة من «الكتاب» كدليل لما ذهبنا إليه:

(أ) قال سيبويه في باب ما ينصبه في التعظيم واللحن: وسمعنا بعض العرب يقول: (الحمد لله ربي العالمين) فسألت عنها يونس فزعم أنها عربية.

ومثل ذلك قول الله عز وجل: «أَلَمْ يَرَي الْرَّاكِبُونَ فِي الْطَّيْرِ مِنْهُمْ وَالشَّجَاعُ وَالْمُؤْمِنُ بِيَادِ يَدَيْهِ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ فَتْحِي الْمُسَلِّمِينَ الصَّلَةَ وَالْمُؤْمِنَّاتِ الزَّيَّاتَةُ» النساء/162 فلو كان كله رفعا كان جيداً فأما المؤتون فمحمول على الابتدأ.

وقال تعالى: «وَلْيَنَبِّئَ الْيَزِيَاءَ أَنَّمَا آتَيْنَا الْحُجَّةَ عَلَى جَبَّاهِ الْقُرْبَى وَالنَّاصِرَةِ وَالْمُتَّوَلِّينَ ٌوالْمُشَافِكِينَ وَالْقَيَّمِينَ وَالْمُفْهُومِينَ وَالْمُشَافِكِينَ وَالْقَيَّمِينَ وَالْمُفْهُومِينَ وَالْمُتَّوَلِّينَ ٌ» البقرة/277 وقوله (الصابرين) على أول البأس والقراء والبأس الباس، في البأس والقراء وحين الباس الباس، البقرة/177 أول ورفع (الصابرين) على أول
الكلام كان جيداً، ولو ابتدعته فروعته على الابتداء كان جيداً كما
ابتددت في قوله (والمؤتون الزيادة) ونظر هذا النصب ومثل هذا في
الابتداء قول ابن خيال المكّي:
وكل قوم أطاعوا أمر مشدهم إلاّ أغلبا أطاعت أمر غاويها
الطاعنين وما يُطمّنوا أحداً والقائلون ممن دار تخيلاً
وزعم يونس أن من العرب من يقول: «النازلون بكل متعترك والطيبين»
فهذا مثل والصابرين.

تعليق على هذه القراءة: إن هذه القراءة وردت مخالفة للرسم؛ لأنّ
(رب) رسمت في الأصل بشدة فوق الباء وتحتها فتحة إتباعا للرسم
القديم الذي كان لا يضع الكسرة إلا تحت الخرف.
أما قراءتها بالنصب فقال أبو حيان: وقرأ زيد بن عليّ (رب) بالنصب
على المدح، وهي فصيحة لولا خفض الصفات بعدها، وضعفت
لذلك.

(ب)-بناء قاعدة نحوية على قراءة شاذة مخالفة لرسم الصحّـف
كجواز إعمال (إذن) وإلغائها إذا كانت مسبوقة بالفاء أو الواو.
قال: «واعمل أن (إذن) إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنّك
فيها بالخيار، إن شئت أعملها كإعمالك (أرى، وحسبت) إذا كانت
واحدة منهما بين اسمين وذلك قولك: زيدا حسبت أخاك، وإن شئت
ألغيت (إذن) كإعمالك حسبت إذا قلت: زيد حسبت أخوك.»
فأما الاستعمال فقالك: «إذن أتيك وإنذ أكرمك» وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المساحف: «وَإِنَّهُ لَيَلْبِثُوا خَلْفَهُ لَا قُلُبْا» الإسراء/76 وسمعنا بعض العرب قرأوها فقال: (إذن لا يلبثوا).
أما الإلغاء فمثل قولك: «إذن لا أجيئك» تقوله تعالى: «قُلْ يَا يَوْمُ الْقِيَّمَةِ النَّاسُ تَغْلِبُوا» النساء/53.

وقراءة النصب هذه قراءة أبي عبد الله ابن مسعود. وتل السيرافي إلغاء عُلَيَّهِ عَلَيْهِ فَقَالَ: وَإِنَّمَا جَازَ إِلَغَاءٍ (إِذْنُ) لَأَنَّهَا تَكْفِي
من بعض كلام المتكلم كما يكفي «لا تعم» من كلامه. يقول القائل: إن تزرن أزرك فيجاب إذن أزرك والمعنى إن تزرن أزرك فناب عن الشرط وكفت عن ذكره كما يقول: أزيد في الدار ؟ فيقال (نعم أو لا) وتكوني (نعم) من قوله: «زبد في الدار» (لا) من قوله: ما زبد في الدار. فلما كانت (إذن) جواباً قويت في الابتداء لأن الجواب لا يتقدمه كلام. ولما وسعت
وأخرت زابتها مذهب الجواب فيطل عملها.

وعلَق الرحمشري على القراءتين فقال: وقرئ (لا يلبثون) وفي قراءة أبيي (لا يلبثوا) على إعمال (إذن) فإن قلت: ما وجه القراءتين؟ قلت: أما الشائعة فقد عطف فيها الفعل على الفعل وهو مرفوع لوقوعه خبر كاد، والفعل في خبر كاد واقع موقع الاسم وأما قراءة أبي (أي قراءة النصب) ففيها الجملة برأيها التي هي (إذن لا يلبثوا) عطف على جملة قوله: «وَأَنَّهُ لَيَكَفَّارُوا لَا يَسْتَغْرَقْوُونَكَ». (1)
(ج) - اختيار قاعدة الرفع في عطف الاسم المعروف بالألف واللام على
المنادي المضموم وذلك استنادًا إلى القراءة الشاذة في قوله تعالى: (يا
جبال أُوبي معه والطير) سبأ/10 وقراءة الجمهور النصب (والطير) أي:
العطاف على الخليل وهي قراءة أبي عمرو، وختار عيسى بن عمر ويونس
بن حبيب.

قال سيبويه: قال الخليل: من قال: يا زيد والنضر فنصب؛ لأن هذا
كان من المواضع التي يرد فيها الشيء إلى أصله، فأما العرب فأكثر ما
رأيناه يقولون: "يا زيد والنضر".

وقرأ الأعرج: (يا جبال أُوبي معه والطير) فرفع، ويقولون: يا عمرو
والحارث، وقال الخليل: هو القبص كان ذلك قلت: يا حارث، ولو حمل
الحارث على (يا) كان غير جائز البثة نصب أو رفع من قبل أنك لا
تنادي اسمًا فيه الألف واللام بـ(يا) ولكنك أشركت النضر والأول في
(يا) ولم تجعلها خاصة للنصب كقولك: ما مررت بزيد وعمرو، ولو
أردت عملين لقت: ما مررت بزيد ولا مررت بعمرو.

والرفع (الطير) وهو معروف على الجبال، وإن لم يحسن نداوها بالذي
نودي به الجبال، فيكون ذلك كما قال الشاعر:

أما يا عمرو والضحاك سييرا فقد جاورتما خمر الطريق
وعلق على قراءة النصب فقال: وقال الخليل -رحمه الله-: ينبغي أن
قلت: (النصر) فنصب لأنه لا يجوز (يا النصر) أن يقول: "كل نعجة
وستخللها بدرهم" فينصب إذا أراد لغة من يجر لأنه محال أن يقول: كل
سلحته، وإنما جر لئن أراد وكل سلحة لها، ورفع ذلك لأن قوله: والنصر
بنزلا قوله: ونصر، وينبغي أن يقول:
* وأي فتى هيجاء أنت وجابه 
لأنه محال أن يقول وأي جارها. (12)
وفي نصب (الطير) وجهان:
أحدهما: على ما قاله ابن زيد من أن (الطير) نوبيت كما نوبيت الجبال فتكون منصوبة من أجل أنها متعطكة على مرفوع بما لا يحسن إعادة رفعه عليه فيكون كالمصدر عن جهته.
الثاني: فعل ضمير متروك استغتاني بدلالة الكلام عليه، فيكون معنى الكلام: فقلنا يا جبال أوربي، وسحرنا له الطير، (13)
و على كل فن فقد صرح النحاة على أن (الطير) قرأ بالرفع والنصب فمن قرأ بالرفع حمله على اللفظ، ومن قرأ بالنصب حمله على الموضع، فإن قال: فقل كان المضاف والنكرة منصوبين قبل: لأن الأصل في كل منادي أن يكون منصوباً لأنه مفعول إلا أنه عرض في المفرد المعفرة ما يوجب بناءه فبقي ما سواه على الأصل.
(د)- أجز العطف على الجواب بإضمار (آن) بعدها، فقال: قد يجوز النصب بالفاء والواو. فقد بلغنا أن العرب قرأ: فَيُحَاسِبُ بِهِ اللهُ [فَيَغُفُرُ] مِنْ يَشَاء وَيُغَفِّرُ وَاللَّهُ عَلَى كُل شَيْء قَدير.
البقرة/284 (13)
قال أبو حيان: والنصب قراءة ابن عباس والأعرج وأبي حيوة على إضمار (أن) فنسبك منها مع ما بعدها مصدر مرفوع معروف على المصدر متوهم من الحساب تقديره: يكن محاسبة فمغفرة وتعذيب وهذه الأوجه قد جاءت في قول الشاعر:

إفن يهلك أبو قباس يهلك
ريع الناس والشهر الخرام
وتأخذ بعده بذناب عيش
أجب الظهر ليس له سنام

عيروي أنها كذلك في مصحف عبد الله.

(1) أجاز نصب (أتيهم) على الإضافة فقال: حذننا هارون بن موسى القارئ أن ناسا يقرعونها ثم نتذكرون من بكل شيء أيتهم أشته علّه
الزمار غثينا مريم / 69 وهي لغة جيدة، تصوبها كما جروها حين قالوا:
امر على أبيهم أفضل، فأجراها هؤلاء مجرى الذي إذا قلت: اضرب
الذي أفضل، لأنها تنزل (أتيًا) و(من) منزلة الذي في الجزء
والاستفهام.

وأورد أبو حيان تعليقات لنحاة تخطئ بحوز سيبويه قراءة النصب:

فقال: وقرأ طلحة بن مصرف، ومعاذ بن مسلم الهراه، وزائدة عن الأعشش (أتيهم) بالنصب مفعولا بلنزنع (أتيهم) وهاتان القراءان تدلان
على أن مذهب سيبويه أنه لا يتحتم فيها البناء إذا أضيفت وحذف صدر
صلتها وقد نقل عنه تحت البناء، وينبغي أن يكون فيه على مذهب البناء
والإعراب.
قال أبو عمرو الجرمي: خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقت المندق إلى مكة أبدا يقول: لأضر بين أههم قائم بالضم بل ينصبها.
وقال النحاس: وما علمت أحدا من النحويين وقد حظى سبيله، وسمعت أبا إسحاق يعني الزجاج يقول: ما تبين أن سبيله غلط في كتابه إلا في موضوعين هذين أحدهما.
وقال: وقد أعرف سبيله (أيا) وهي مفردة لأنها تضاف فكيف يبنيها وهي مضافة؟
وقال العكبري: قوله تعالى: (أيهم أشد) يقرأ بالنصب شاذًا والعامل فيه لتنزعن وهي بمعنى الذي . (17) ولله مخلب نحو مستفيض عرض فيه ما قبل في هذه المسألة من آراء نحوية للنحاة القديمي فقال: وذهب الخليل بن أحمد إلى أن (أيهم) مرفوع على الحكاية وتقديره: «ثم لننزعن من كل شيعة الذي يقال له أيهم» كما قال الأحاطل: وَلَقَدْ أَبْيَتْ مِنَ الْفُتْحَةِ بِمَنْ تَرْتِبَ، فأبيت لا حرج ولا محروم وتقديره: قابيت في هذا حرج ولا محروم، ولو كان كما زعم الخليل، لكان ينبغي أن يجوز أن يقول: اضرب الفاسق الحبيث أي: اضرب الذي يقال له الفاسق الحبيث وهذا لا يجوز بالإجماع فكذلوك حائتناء. وأما قول الشاعر:
* فأبيت لا حرج ولا محروم*
فهو مرفوع بـ(لا) ك(ليس) وخبر (ليس) محدود وتقديره: لا حرج ولا محروم مكاني.

وأما قراءة من قرأ: (أتيتهم) بالنصب فإنّه نصبها ب(لتنزعن) وجعلها معربة وهي لغة لبعض العرب ثم ذكر ما قاله الجرمي.¹⁰

(و) جواز حذف الفعل العامل إذا دل عليه دليل واستدلال ب قوله تعالى: (حوراً عينًا) الواقعة 22 وهي قراءة أبي عبد الله بن مسعود.¹¹ وهي قراءة شاذة.

قرأ ابن كثير، وعاصم، ونافع، وأبو عمرو، وأبان عامر: (حوراً عينًا) بالرفع.

فيهما.

وقرأ أبو جعفر، وحمزة، والكسائي، والمفضل عن عاصم: بالخفض فيهما (حوراً عينًا).

وقرأ أبو أبي بن كعب، وعائشة، وأبو العالية، وعاصم الجدوري: (حوراً عينًا) بالنصب فيهما.

قال الزجاج: والذين رفعوا كرهوا الخفض؛ لأنّه معروف على قوله: (يطرف عليهم)، قالوا: والجُور ليس تطااف به، ولكنّه مخفض على غير ما ذهب إليه هؤلاء؛ لأنّ المعنى يطرف عليهم ولدان محللون بأكونه ينعمون بها، وكذلك ينعمون بلحم طير، فذلك ينعمون بحور عين، والرفع أحسن، والمعنى: ولهم حور عين.
ومن قرأ «وجَرَّوا عينًا» حمله على المعنى؛ لأن المعنى: يُعطَون هذه الأشياء ويُعطَون حَرْوا عينًا، إلا أنها تُحذَف الصحف فتُكَرَّه... قال ابن جني: هذا على فعل مضمر أي: وِيَوْتُونَ أو يُزُوجُون حورًا عينًا كما قال تعالى: وَرَوَّجُناهم بِحُور عَيْنٍ». الدخان/54، وهو كثير في القرآن والشعر.(1)

(2) - وقد يعتمد القراءة الشاذة فيجعلها أصلا لقيس عليها ويظهر هذا في قوله تعالى: إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَجِيبُ أَنَّ يَضُرَّب مُتَا مَا بِعَوضَةٍ فَمَا فَوْقَهَا». البقرة/26 يرفع بوعضا وهي قراءة الضحاك وإبراهيم بن أبي عبيدة ورؤية ابن العجاج وقراءة الجمهور (بوعضة) بالنصب.

قال سيبويه: قال الخليل ولا سيما زيد كقولهم مع ما زيد وقوله تعالى: (مثلا مَعَ بِعَوضَةٍ) ف*(سُ) في هذا موضع بنزلة مثل، فمن ثم عملت فيه (لا) كما عملت رَبُّ في مثل وذلك قولك رب مثل زيد.(1) وَلِقِرَاءَةِ الْرَفْعِ وَجُوُهَ إِعْرَابِ ذِكْرَاهَا آبُو حَيْانِ الأَنْدَلْسِي فقال: واتفق المعربون على أنه خبر ولكن اختلفوا فيما يكون عنه خبرًا، فقيل: خبر مبتدأ محدود تقديره هو بوعضة: وفي هذا وجهان:

الوجه الأول: أن هذه الجملة صلة لـ (ما)، (ما) موصولة بمعنى الذي، وحذف العائد وهذا الإعراب لا يصح إلا على مذهب الكوفيين حيث لم يشتراطوا في جواز حذف هذا الضمير طول الصلاة وأما البصريين فإنهم اشترطوا ذلك في غير (أي) من المصولات، وعلى مذهبهم تكون القراءة على هذا التحريج شاذة. ويكون إعراب (ما) على هذا التحريج بدلا التقدير: مثلا الذي هو بوعضة.
الوجه الثاني: أن تكون ما زائدة أو صفة وهو بعوضة وما بعدها جملة كالتفسير لما انتهى عليه الكلام السابق، وقيل: خبر مبتداً ملفوظاً به وهو (ما) على أن تكون استفهامية.

والاختيار الوجه الثاني لسهولة تخريجه؛ لأن الوجه الأول لا يجوز فسياحا على مذهب البصرين، والثاني فيه غرابة واستباع عند معنى الاستفهام، (ما) من قوله ف(ما) معطوفة على قوله بعوضة إن نصبنا لـ (ما) موصولة وصلتها الظرف أو موصوفة وصفتها الظرف والوصوفة أرجح.

وإن رفعتا بعوضة وكانت (ما) موصولة فطعف (ما) الثانية عليها أو استفهاماً كذلك من عطف الجمل أو كانت البعوضة خبرا لـ (هو) محدودة وما زائدة، أو صفة فطعف على البعوضة إنما موصولة أو موصوفة.

علق الزمخشري على قراءة الرفع فقال: فإن رفعت ببعوضة فهي موصولة صلة الجملة لأن التقدير: (هو بعوضة) فحذف صدر الجملة كما حذف في (اما على الذي أحسن) ووجه آخر حسن جميل، وهو أن تكون التي فيها معنى الاستفهام لما استنكراها من تمهيل لأصنامهم بالحقرات قال: إن الله لا يستحث أن يضرب للأئدام ما شاء من الأشياء المخترة مثله بعوضة فما فوقها كما يقال فلان لا يبالي بما وهب ما دينار ولا ديناران...
قراءة الرفع تعزى إلى رؤية بن العجاج، وهو أمضى العرب للشيخ والقيصوم المشهود له بالفصاحة، وكانوا يشبهون به الحسن وما أظهره ذهب في هذه القراءة إلا لهذا الوجه وهو المطابق للفصاحة. (13)
وقد كان سيبويه يؤمن أن للقراءة منهجا قائما على الأخذ بما ثبت نقله صبح سنده وليس معتمدا على الأقواس أو الأشع، ويقول في ذلك بعد استحسانه وجهة في العربية: وقد قرأ بعضهم: (وامر فيه فهم أسانه). (14)
فصلت/17 إلا أن القراءة لا تختلف لأنها سنة.
وهذا المنهج الذي أخذ به سيبويه لم يتبعه من بيان وجوه أخرى للقراءة تصح من جهة العربية وإن لم تأت بها قراءة من القراءات، وذلك كما في قوله: (وأن المساجد ليس له فقتين فضلاً ) مع الله أحبًا إلى الرحمن 18 منزلة: (وأن هي المستمع أمّا واجبة ) المؤمن 15 إلى والمعنى: وإن هذا أُنكم فائتون، ولأن المساجد لله فلا تدعو مع الله أحدا، ثم ولو قرئت: (إن المساجد لله) كان حسنًا بعكس الهمزة (15)
وسيبويه-رحمه الله- هاهنا لا يريد بعكس الهمزة تصحح القراءة فقد وردت بفتحها وإنما يريد إنها بالعكس جيدة من جهة العربية فحسب.
والمنهج المتبوع والمعتمد عند سيبويه-رحمه الله- في القراءات هو المنهج القائم على اعتماد ثبوت القراءة بسندر نقله صحيح وبذلك كان يبيّن لكل قراءة من القراءات الثابتة وجهها المواقع للفصاي العربية وأوضاعها، وقد يزيد على القراءات الواردة بياناً وجوه جديدة تسع لها العربية لو أن القراءة جاءت بها.
من خلال ما أثبتناه من قراءات متمنسة من كتاب سيبويه فقد جاء في مجال التنظير النحوي كان يعتمد على كل القراءات حتى الشاذة منها، وبراها أنها سنة متبعة، وقد صرح بذلك في أكثر من مرة، وقد سقطنا فيما من هذه القراءات ونصيف لما قدمناه: قراءة النصب في قوله تعالى: (كُن فِي كُونٍ) فلم يعترض على قراءة النصب، وبين أن النصب ضرورة في الشعر وأورد شواهد دليلا على صحة ما ذهب إليه فقال: مثله (كُن فيكون) فيجوز فيه النصب في الواجب في اضطرار الشعر ونصبه في الاضطرار من حيث انصب في غير الواجب، وذلك لأنك تجعل أن العاملة. فمما نصب في الشعر اضطرارا قول الغيرة بن حبان:

سائلُكَ مَنْ لَي بَحَلْنَا فَأَسْتَرِيحَا

وقال الأعشى وأشهدنا يونس:

ثَمَّة لَا تَجْزَوْنِي عَندَ ذَا كُمْ

وهو ضعيف في الكلام. 

وقراءة النصب لابن عامر، وقرأ الكسائي كذلك في (النحل) و(يس)، وقد وجهوا النصب بأنه إضمار (أن) بعد الفاء حملا للفظ الأمر وهو (كن) على الحقيقى ووافقهما ابن محيصن في يس. 

وقرأ بها الحسن. وهذه القراءة شاذة كما نص ابن الناظم فقال: وهذا نادر لا يكاد يشعر عليه إلا في ضرورة الشعر. 

قال العكبري: ورئ بالنصب على جواب لفظ الأمر وهو ضعيف.

لوجهين:
الوجه الأول: أن (كن) ليس بأمر على الحقيقة إذا ليس هناك مخاطب
به، وإنما المعنى على سرعة التكون يدل على ذلك أن الخطاب بالتكون لا
يرد على الموجود؛ لأن الموجود متكون ولا يرد على المعدوم لأنه ليس
شيء لا يبقى إلا لفظ الأمر ولفظ الأمر يرد ولا يرد به حقيقة الأمر
كقوله تعالى: {أسجع بهم وأبنصر} مريم١/38 وكقوله {قال:<فليمختقن آل
الرحمة؟ مَعَهَا مَرْيَمَ} مريم٢/75.

والوجه الثاني: أن جواب الأمر لابد أن يختلف الأمر إما في الفعل أو
في الفاعل أو فيهما فمثلا ذلك قولك أذهب بنفعك زيد فالفعل والفاعل
في الجواب غيرهما في الأمر وتقول: أذهب يذهب زيد فالفعلان متفقان
والفاعلان مختلفان وتقول: أذهب تتفاع فالفعلان متفقان والفاعلان
مختلفان.

فأما أن يتفع الفاعلان والفاعلان فغير جائز كقولك: أذهب تذهب،
وال뿐 في أن الشيء لا يكون شرطا لنفسه
- قال القوقزبي: (كن فيكون) قراءة ابن عامر
والكسائي (فيكون) نصبا عطاما على (أن نقول).
- قال الزجاج: يجوز أن يكون نصبا على جواب (كن) الباقون بالرفع
على معنى فهو يكون وقد مضمى القول فيه في البقرة مستوفي
قال ابن زجلة: قرأ ابن عامر (فيكون) نصب كأنه ذهب إلى أنه الأمر
تقول أكرم زيدا فيكرون وقرأ الباقون بالرفع قال الزجاج: رفعه من
جهتين:
إن شئت على الطرف على يقول.

واللاحظ أن هذه القراءة ضعفها علماء القراءات وحكموا بشذوذها،
لكن سيبويه اعتمدها كوجه من وجه العربية الذي يخرج عليه القواعد
النحوية، ما يدل دلالة قاطعة أن هذه القراءات الشاذة كانت معتمدة عند
النحاة الأوائل كمصدر للتأصيل والتقنين النحوي وأن مصطلح "قراءات
شاذة" لم يكن معروفا ولا متداولا بين أهل الصنعة، ولعل ما أثبتناه
لسيبويه من مسائل نحوية مصدرها هذه القراءات التي يقال عنها شاذة
خير دليل على ذلك.

وللبحث صلة في مقال آخر
الهواشي:

1- الاقتراح في أصول النحو، السيوفي، ص: 46.

2- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، 76/6 والقراءة بالبناء (فتنرخوا) هي قراءة عثمان بن عقان وأبي وأنس والحسن وأبو رخاء وأبو هرمس وأبو سريين وأبو جعفر المداني والمسلمي ونفاذو الجبوري. وهلال بن يساف والأخضر وعمرو بن قائد والعباس ابن الفضل (بحر المحيط، 76/6).

3- خزائن الأدب، البغدادي، 9/1.

4- البرهان في علوم القرآن، الزركشي، 41/1.

5- مقدمة كتاب الميسر في القراءات الأربعة عشر، محمد فهد خورف، ص: 6.

6- الكتاب، سيبويه، 2/34.

7- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، 1/3.


9- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، 7/92.

10- الكتاب، سيبويه، 3/13 (الهواشي).

11- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقوال في وجه التأويل الزمخشري، 2/462.

12- الكتاب، سيبويه، 2/187.

13- الكتاب، سيبويه، 3/90.

14- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، 2/752.

15- الكتاب، سيبويه، 2/398.

16- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، 7/288.

17- العبسان في إعراب القرآن، العكبري، 2/115.

18- العبسان في غرب إعراب القرآن، ابن الأزدي، 2/131-132.

19- الكتاب، سيبويه، 1/95.

20- المتسبب في تبين وجهة شواذ القراءات والأيضاح عنها، ابن جني، 360/2.

21- الكتاب، سيبويه، 6/138.

22- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، 1/198-199.

23- الكشاف، الزمخشري، 2/264.

24- الكتاب، سيبويه، 1/148.

25- الكتاب، سيبويه، 3/127.
26- الكتاب سبويه، ص 39.
27- إيقاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، الدمياطي، ص 190.
28- مختصر القراءات الشاذة، ابن خالويه، ص 37.
29- ههم الهايام، السياطي، ص 2/16.
30- التنبيه في إعراب القرآن العكيري، ص 60. إملاء ما منده الرحمن من وجه الأعراب والقراءات، العكيري، ص 60.
31- تفسير القرآن ج 10، ص 106.

علق: علي ابن الأنباري على هذه الآية، فقال: أوقع لفظ الشيء على العلم عند الله قبل الخلق لأنه ينزلة ما وجد وسوعد. وفي الآية دليل على أن القرآن غير مخلوق لأنه لا كان قوله كن مخلوقا لاحتاج إلى قول تاني إلى ثان ومسلسل وكان محلا وفها دليل على أن الله سبحانه مريد لجميع الجوادن كلها خيرها وشرها تفعها وضهرها: والدليل على ذلك أن من يرى في سلطان ما يكره ولا يريده فلا أحد شهبين.

(أ) - إما يكون جاهلا لا يدري.
(ب) - وإما يكون مغفلًا لا يطبق ولا يجوز ذلك في وصف سبحةه وقد قام الدليل على أنه خالق لاكتساب العباد ويسجل أن يكون فأعلاه شيء، وهو غير مريد له لأن أكثر أنظارا يحصل على خلاف مقصودنا وإدراننا فلن يكن الحق سبحةه مريدًا لها للكتائ تلك الأفعال تحصل من غير قصد وهذا قول الطبيين وقد أجمع الموجودون على خلافه وفساده.